آلية التصويت في مواجهة آلية الزناد
(قرارات مجلس الأمن)

تقديم :
م. ليلى عيسى ابوالقاسم – قسم القانون

المقدمــة

يعتبر مجلس الأمن من أهمّ أنظمة الأمم المتحدة المتنوعة، والذي تم إنشاؤه استناداً للمادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة؛ وذلك بهدف الحفاظ على الأمن والسلام الدولي، وهو النظام الوحيد الذي يمتلك نفوذ وسلطة في اتخاذ قرارات تلتزم جميع الدول الأعضاء بتطبيقها، وذلك بموجب الميثاق.

ولكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد، وتتخذ القرارات بشأن المسائل الإجرائية بموافقة تسعة على الأقل من الأعضاء الـ 15. وتتطلب القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية تأييد تسعة أصوات، من بينها أصوات كافة الأعضاء الخمسة الدائمين. وهذه القاعدة هي قاعدة "إجماع الدول الكبرى"، التي كثيرا ما تسمى حق "الفيتو».

و في بعض الاحيان تحدث المواجهات في قرارات مجلس الأمن أثناء عملية اجراء التصويت والاصوات المطلوبة لصدور القرار في مواجهة قرار سابق.

عناصر السيمنار

مجلس الأمن (التكوين المهام)

آلية التصويت في مجلس الأمن

آلية الزناد في قرار مجلس الأمن

مواجهة آلية التصويت لآلية الزناد

مجلس الأمن (التكوين المهام)

مخطط يوضح توزع عضوية مجلس الأمن وفق مجموعات الدول في الأمم المتحدة

- المجموعة الأفريقية
- مجموعة آسيا-الباسيفيك
- مجموعة أوروبا الشرقية
- مجموعة أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
- مجموعة أوروبا الغربية وباقي الدول

15

الدول الأعضاء غير الدائمين حالياً هم:

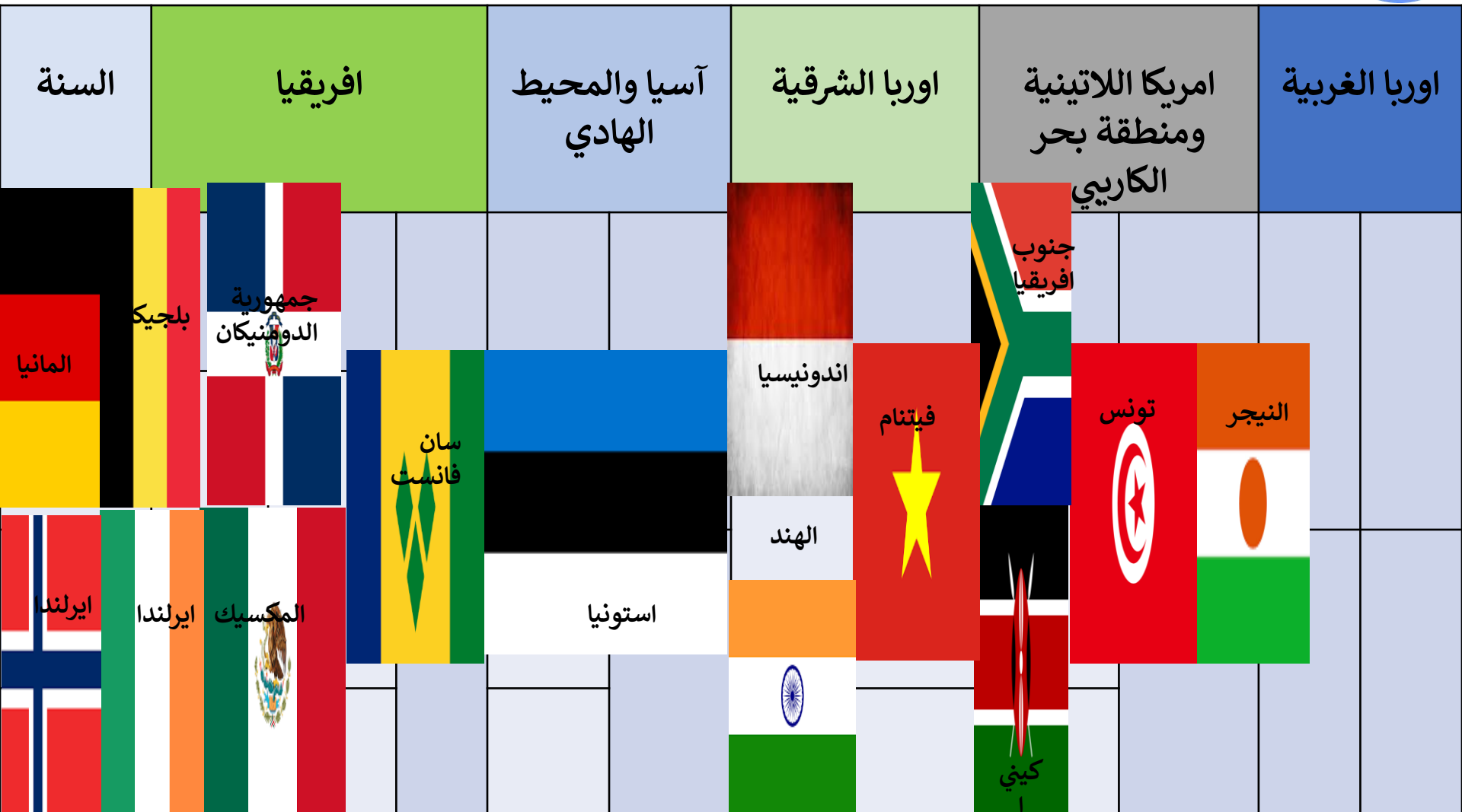

الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن

مهام مجلس الأمن

بموجب ميثاق الأمم المتحدة، طبقا للمادتين (24- 26) من ميثاق الامم المتحدة يضطلع مجلس الأمن بالمهام، ويتمتع بالسلطات، التالية:

- المحافظة على السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها؛
- التحقيق في أي نزاع أو حالة قد تفضي إلى خلاف دولي؛
- تقديم توصيات بشأن تسوية تلك المنازعات أو بشأن شروط التسوية؛
- وضع خطط لإنشاء نظام لتنظيم التسلح؛
- تحديد أي خطر يتهدد السلام أو أي عمل عدواني، وتقديم توصيات بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها؛
- دعوة جميع الأعضاء إلى تطبيق الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير التي لا تستتبع استخدام القوة للحيلولة دون العدوان أو وقفه؛
- اتخاذ إجراءات عسكرية ضد المعتدي؛
- التوصية بقبول الأعضاء الجدد؛
- الاضطلاع بمهام الأمم المتحدة للوصاية في "المواقع الاستراتيجية"؛
- تقديم التوصيات إلى الجمعية العامة بشأن انتخاب الأمين العام، وانتخاب، جنبا إلى جنب مع الجمعية، قضاة المحكمة الدولية .

المادة 25

يتعهد أعضاء "الأمم المتحدة" بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق

آلية التصويت في مجلس الأمن

- المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة نصت على أن:
- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.
- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه.
- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة 3 من المادة 52 يمتنع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت.

المسائل الإجرائية:

✓ المسائل التي وردت في المواد 28، 29، 30، 31، 32 من الميثاق تعتبر من المسائل الإجرائية وانطلاقا من هذا تعتبر مسائل إجرائية كل من :

- إقرار تعديل قواعد الإجراءات، تحديد طرق اختيار الرئيس، تنظيم المجلس لنفسه على نحو يجعله قادرا على أن يعمل باستمرار، اختيار الأوقات والأماكن لاجتماعاته العادية الخاصة.
- إنشاء الأجهزة والوكالات التي يراها مناسبة لقيامه بوظائفه، دعوة دولة عضو في الأمم المتحدة غير ممثل في المجلس لحضور مناقشات تهمها، دعوة دوله للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول الأعمال إذا كانت تلك الدول طرفا في النزاع موضوع البحث.

المسائل الإجرائية بحكم السوابق والممارسات في مجلس الأمن فقد اعتبرت الموضوعات الآتية من الأمور الإجرائية أيضا :

- **إضافة بند إلى جدول الأعمال، تنظيم إدراج المواضيع على جدول الأعمال، تأجيل مناقشة بند مطروح على جدول الأعمال.**
- **قرار رئيس المجلس في أية مسألة تثار أمام المجلس، تعليق و رفع جلسات المجلس.**
- **دعوة المشاركون في المناقشات في المجلس، إدارة الجلسات.**
- **قرار المجلس بدعوة الجمعية العامة للانعقاد طبقا للمادة 20.**
- **كل ما يتعلق بالعلاقات بين الأجهزة الرئيسة لمنظمة الأمم المتحدة والتعاون بينها يعتبر من قبيل المسائل الإجرائية.**

آلية الزناد في قرار مجلس الأمن

تعني كلمة "snapback" في اللغة الإنجليزية الارتداد السريع أو المفاجئ، أو العودة إلى وضع سابق.

وردت هذه الآلية في قرار مجلس الأمن "رقم 2231" (صدر بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بين القوى الكبرى وإيران عام 2015)، الذي ترفع بموجبه العقوبات الاقتصادية الشديدة التي كانت مفروضة على إيران.

ويمكن لأي دولة طرف في الاتفاق النووي المبرم مع إيران في 2015 أن تلجأ إلى "سناب باك" لإعادة فرض العقوبات على إيران .القرارات الأممية التي صدرت ضد إيران قبل التوصل إلى خطة العمل الشاملة المشتركة هي: 1696 (2006) و1737 (2006) و1747 (2007) و1803 (2008) و1835 (2008) و1929 (2010) و2224 (2015).

ما العقوبات التي ستعود؟

عقوبات الأمم المتحدة أن تلزم إيران بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحث والتطوير، وحظر استيراد أي شيء يمكن أن يسهم في تلك الأنشطة أو في تطوير أنظمة إطلاق الأسلحة النووية.

ستشمل كذلك معاودة فرض حظر الأسلحة على إيران ومنعها من تطوير صواريخ باليستية قادرة على إطلاق أسلحة نووية، واستئناف فرض عقوبات محددة على عشرات الأفراد والكيانات.

سيتم حث الدول على فحص الشحنات من إيران وإليها، والسماح لها بمصادرة أي شحنة محظورة.

❖ ما بعد القرار رقم 2231 لعام 2015:

- أعلنت الولايات المتحدة انسحاباً أحاديا من هذا الاتفاق في مايو 2018، وأعادت فرضت عقوبات من جهتها، إلا أنها تتمسك بتلك الثغرة من الاتفاق، والذي سبق لإدار أن تفاخرت به، وعدّته ضماناً أكيداً للمصالح الأمريكية.

- بعد أن تقدم الولايات المتحدة شكواها الرسمية لمجلس الأمن الدولي، بشأن خرق إيران لبنود أساسية من الاتفاقية، سيكون على مجلس الأمن التصويت في غضون 30 يوماً على قرار لاستمرار تخفيف العقوبات المفروضة على إيران، وإذا لم يتم اعتماد مثل هذا القرار بحلول الموعد النهائي، فسيعاد فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة التي كانت سارية قبل الاتفاق النووي لعام 2015 تلقائياً.
- قدمت الولايات المتحدة شكوى إلى مجلس الأمن الدولي في 18 أغسطس 2020م، كان يهدف إلى تمديد حظر السلاح المفروض على إيران، والمقرَّر أن ينتهي في 18 أكتوبر 2020م.

مواجهة آلية التصويت لآلية الزناد

رفض مجلس الأمن الدولي مشروعًا أمريكيًا لتمديد اتفاقية حظر الأسلحة على إيران، يوم الجمعة 14/8/2020.

- اعترضت روسيا والصين على التصويت الذي أجراه مجلس الأمن الدولي على تمديد حظر السلاح، المقرر أن ينتهي في تشرين الأول المقبل، بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015 بين إيران والدول الكبرى>

- امتنع 11 عضوًا في مجلس الأمن عن التصويت، من بينهم دول فرنسا وألمانيا وبريطانيا، ولم يصوت لصالح مشروع القرار سوى الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الدومينكان.

إشكاليات تفعيل آلية «سناب باك»

1. **إشكالية قانونية: تتعلَّق بمدى حقّ استخدام الولايات المتحدة لآلية فضّ المنازعات، (المادة 52/ 3) من الميثاق تمنع الدولة العضو في المجلس من التصويت على القرارات الصادرة عن المجلس ان تكون طرفا في النزاع ،فإيران وبقية أطراف الاتفاق النووي يدفعون بأنّ الولايات المتحدة قد انسحبت من الاتفاق النووي في 08 مايو 2018م، ولم تعُد وفقًا لوثائقها وبياناتها الرسمية «مشاركًا في خطَّة العمل الشاملة المشتركة»، وبالتالي لا يحقّ لها استخدام آلية فضّ المنازعات، استنادًا إلى القرار 2231، فهي بالأساس لم تعُد طرفًا مشاركًا بإعلان انسحابها من الخطَّة، وبالتالي لا تملك أيّ صفة لاستدعاء هذا البند.**
2. **تحدِّي القوى الدولية مساعي الولايات المتحدة: فقد أعلنت 13 دولة في عضوية مجلس الأمن، من ضمنها أربع دول أعضاء دائمون وتسع دول غير دائمة العضوية، معارضتها للطلب الأمريكي بتفعيل آلية «سناب باك» فور تقديمه، واعتبرته بلا أساس قانونيّ.**

3. عدم وجود جهة منوط بها حسم الخلاف حول أهلية الولايات المتحدة لتفعيل آلية «سناب باك»: في ظلّ هذا الخلاف، ولا سيّما الموقف الصلب من روسيا والصين الرافض لتفعيل الآلية، وكذلك موقف القوى الأوروبية وبقية أعضاء مجلس الأمن، تبدو إشكالية أُخرى في من يقرِّر أحقِّية الولايات المتحدة في تحريك آلية «سناب باك» من عدمه، وقد تتّجه الأمور نحو مجلس الأمن نفسه، الذي تملك فيه الولايات المتحدة حقّ الفيتو بما يمنع تمرير قرار يعتبرها طرفًا غير مشارك، وبالتالي لا تملك أحقِّية استخدام الآلية، وقد تتّجه الأمور أيضًا في حالة الخلاف العميق والتصعيد إلى استنزاف مزيد من الوقت، وذلك قبل احتمال اللجوء إلى طلب تفسير قانونيّ من محكمة العدل الدولية. فوفقًا للمادَّة 96-أ من ميثاق الأمم المتحدة، فإنّ لأيٍّ من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب من محكمة العدل الدولية إفتاءه في أيّ مسألة قانونية، وهو الأمر الذي قد يستغرق وقتًا أكبر، يتكرَّس خلاله واقع جديد يخُصّ ملفّ بيع السلاح لإيران، بل ملفّ إيران ككُلّ، وهو أمر لن تقبله الولايات المتحدة

4. تحوُّل ملف إيران إلى ورقة لتسوية الخلافات بين القوى الدولية: أصبح ملفّ إيران مجالًا لاستقطاب كبير بين القوى الدولية الرئيسية على الساحة الدولية، هذا الاستقطاب يتخطَّى الخلاف حول تمديد حظر السلاح على إيران، ليصل إلى ورقة يوظِّفها بعض هذه القوى كروسيا والصين، بل وبعض الأطراف الأوروبية، وتستفيد منها إيران.

5. حدود التزام العقوبات على إيران دوليًّا: تبدو إشكالية أخيرة مرتبطة بتعاطي المجتمع الدولي والتزامه العقوبات الدولية، حال عودتها بعد تمرير قرار من مجلس الأمن وفق الإدارة الأمريكية، إذ إنّ التعاوُن الدولي حول تنفيذ هذه العقوبات قد لا يكون فعّالًا بدرجة كافية، وهذه إشكالية عملية، إذ سينتقل الخلاف القانوني والخلاف السياسي، الذي يقف خلفه، إلى الاختبار على أرض الواقع.

شكراً لحسن استماعكم